الوحدة مع العراق في فكر الملك عبدالله الأول ابن الحسين

الدكتور أحمد تركي راجي الشريدة

مكتب تنسيق متطلبات الجامعة – الجامعة الأردنيّة

a.alshrideh@ju.edu.jo

الملخص:

تمثل هذه الدراسة نوعاً من التوثيق لأفكار الملك عبدالله الأول ابن الحسين الوحدوية، التي كانت تمثل أحد أهداف حركة التحرر العربيّة، للوصول إلى وحدة العرب وتحقيق آمالهم.وذلك عن طريق تسليط الضوء على حلقة جديدة من حلقات النهضة العربيّة بشكل عام وتاريخ الأردن والعراق بشكل خاص، وذلك لأنّها توثق حقبة تاريخيّة مهمة بين البلدين في الفترة (١٩٢١–١٩٥١م).

تتطرق الدراسة؛ لبيان نشأة فكرة الوحدة مع العراق والمساعي التي بذلها الأمير في تحقيقها. كما تستعرض محاولات الوحدة بين العراق والأردن في الفترة منذ نشأة الإمارة في شرق الأردن، وحتى استشهاد الملك عبدالله بن الحسين الأول عام ١٩٥١م. ثم تنتقل الدراسة إلى رصد وتحليل الأسباب التي أدت إلى عدم تحقيقها.

وخلصت الدراسة إلى أن فكرة الوحدة مع العراق بدأت في فكر الملك عبدالله الأول مع قيام المؤتمر العراقيّ العام الذي عقدبدمشق في ٨ أذار ١٩٢٠م، وأعلن فيه عن استقلال البلاد العراقيّة، وتنصيب الأمير عبدالله بن الحسين ملكاً دستورياً عليها.كما خلصت الدراسة إلى أن بروز الأمير عبدالله كمرشح لعرش العراق، ومن ثم استبعاده، أدى إلى تكثيف جهوده في سبيل قيادة مشروع الوحدة مع العراق في عملية مستمرة منذ تأسيسه للإمارة، وحتى استشهاده عام ١٩٥١م.

الكلمات الدالة:الملك عبدالله الأول، الوحدة العربيّة، العراق، الأردن.

King Abdullah I and the Union with Iraq

Abstract:

This study aimed to investigate the King Abdullah I union attempt with Iraq. The study shows the Arab Renaissance in Jordan and Iraq Union (1921-1951). The study talks about King Abdullah efforts to achieve the union with Iraq. Then to tackle the Unity attempts between Iraq and Jordan (1921-1951). Then to monitor why they didn't achieve their goals. The results showed that the idea of unity with Iraq began at the thought of King Abdullah I in the Iraq General Conference in Damascus 1920. However, The King failed to achieve her ambition in the Unity of Iraq, despite his hard efforts.

Keyword: King Abdullah I, Arab Union, Iraq, Jordan.

المقدمة:

شهد الوطن العربيّ في أعقاب الثورة العربيّة، ظهور بعض الكيانات السياسيّة المستقلة، ومن أبرزها: المملكة العراقيّة تحت حكم الملك فيصل الأول(١٨٨٣-١٩٣٣م)، وإمارة شرق الأردن، تحت زعامة الأميرعبدالله (١٨٨٢-١٩٥١م)، حيث تبنى كلٍ منهما بعض المشاريع الوحدوية، فكان مشروع الوحدة الأولى بالتنفيذ، هو قيام كيان سياسيّ موحد يضم العراق وشرق الأردن، والذي تصدر له الأمير عبدالله.

كان الأمير عبدالله منذ قدومه إلى شرق الأردن يتطلع نحو وحدة سوريا الكبرى (سوريا ولبنان وشرق الأردن وفلسطين) تحت عرشه. ومن ثم يضم العراق. وبعد أن واجه معارضة في قيام سوريا الكبرى، أتجه إلى قيام الوحدة مع العراق على أساس أنها المرحلة الثانية بمشروع سوريا الكبرى، أي أنه أنطلق إلى الخطوة التالية، مما يسهل ضم سوريا بعد إتمام الوحدة مع العراق.

لقد اتسمت العلاقات بين العراق والأردن منذ تأسيسهما بالتعاون الوثيق، وقد استمرت العلاقات بينهماكذلك، حتى بعد وفاة الملك عبدالله الأول عام ١٩٥١م، وإعلان الاتحاد العربيّ الهاشميعام ١٩٥٨م في عهد الملك حسين بن طلال (١٩٣٥-١٩٩٩م)، والملك فيصل الثاني (١٩٣٥-١٩٥٨م).

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي أدّاه الأمير عبدالله بن الحسين (الملك فيما بعد) في سبيل تحقيق الوحدة بين المملكة العراقيّة وإمارة شرق الأردن، وكذلك الاطلاع على أهم مشاريع الوحدة بين البلدين. هذا بالإضافة إلى التعرف على الصعاب التي واجهت مشاريع الوحدة، وتسببت في عدم نجاحها.

تعدّ هذه الدراسة من الدراسات المتخصصة في فكرة مشروع الوحدة/الاتحاد بين العراق والأردن في عهد الملك عبدالله الأول، ولا يوجد دراسة – حسب علم الباحث – تبحث في مشروع الاتحاد بين العراق والأردن في تلك الفترة، وأنّ المعلومات المتوفرة عن الوحدة أو الاتحاد بين البلدين، ما هي إلا شذرات متناثرة في الدراسات التي بحثت في مشاريع الوحدة العربيّة بشكل عام، أو الدراسات المتعلقة بمشروعي سوريا الكبرى والهلال الخصيب، والعلاقات الأردنيّة العراقيّة بشكل خاص.

أنطلقت الدراسة من إشكالية؛ ما هو الدور الذي أداه الأمير عبدالله في سبيل تحقيق الوحدة بين العراق وشرق الأردن في الفترة (١٩٢١-١٩٥١م)؟. وبناء على هذا السؤال المحوري طُرحت عدة تساؤلات فرعيّة، هي؛ ما طبيعة الوحدة مع العراق في فكر الأمير عبدالله بن الحسين؟. وكيف هي الآلية التي اتُباعت في سبيل تحقيق الوحدة بين العراق والأردن في الفترة (١٩٢١-١٩٥١م)؟. ومن ثم ما هي الأسباب التي أدت إلى عدم تحقيق الوحدة مع العراق؟.

وللإجابة على تلك التساؤلات قُسّم البحث إلى؛ ثلاثة فصول: تناول الفصل الأول، نشأة مشروع الوحدة مع العراق في فكر الأمير عبدالله. أما الفصل الثاني، فقد سلط الضوء على مشاريع الوحدة التي طرحها الأمير عبدالله في فترة الدراسة. بينما الفصل الثالث، فخصّص للأسباب التي أدت إلى عدم تحقيق الوحدة مع العراق، وكذلك لاستعراض النتائج الختامية للدراسة.

اعتمدت الدراسة على منهج التاريخيّ الوصفيّ، لأنّ الدراسة تؤرخ لفترة هامة في تاريخ الأردن والعراق عن طريق وصف الأحداث التي مر بها البلدين. كما اعتُمد على المنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص التي تهم موضوع الدراسة. وحُدّد الإطار المكاني للدراسة بحيث يغطي العراق والأردن، في حين شمل إطارها الزمني الفترة (١٩٢١-١٩٥١م).

الفصل الأول: الوحدة مع العراق في فكر الأمير عبدالله بن الحسين.

أولاً: نشأة فكرة الوحدة مع العراق.

تميزت أفكار الأمير عبدالله بالحرص على وحدة الأمة العربيّة، لذلك سعى إلى تطبيق أفكاره في سوريا الكبرى، ووحدة الضفتين. بالإضافة إلى محاولاته المستمرة في اتحاد الأردن مع العراق في الفترة ١٩٢١-١٩٥١م. ومع إنطلاق الثورة العربيّة وضع الشريف الحسين بن علي (١٨٥٣-١٩٣١م) نهجاً لأسرته، بحيث يخلفه الأمير "علي" (١٨٧٩-١٩٣٥م) في الحجاز، ويصبح "عبدالله" ملكاً على العراق، و"فيصل" ملكاً على سوريا. ومع نهاية الثورة العربيّة، أصبح الشريف ملكاً على الحجاز وعلي ولي عهده، وتوج فيصل على سوريا، وتولى عبدالله وزيراً لخارجية الحجاز؛ لأنّ مستقبل العراق لم يتضح بعد، وهكذا توجهت أنظار الأمير

عبدالله إلى عرش العراق، ولكن هذه الخطة تمزقت بسقوط الحكومة الفيصلية(أنطونيوس، ١٩٤٦؛ ظبيان، ١٩٦٧).

زاد اهتمام الأمير في العراق، بعد أنْ تقدم لورنس (T. E. Lawrence) (١٨٨٨-١٩٣٥م) باقتراح في تشرين الثاني ١٩١٨م، بتقسيم المنطقة العربيّة إلى ثلاث دول؛ الأولى في سوريا تحت حكم الأمير فيصل، والثانية في شمال العراق وعاصمتها الموصل للأمير زيد (١٨٩٨-١٩٧٠م)، والثالثة في جنوب العراق وعاصمتها بغداد برئاسة الأمير عبدالله. وعلى أثر ذلك بدأت البرقيات ترد من العراق إلى الشريف حسين لترشيح ولده عبدالله لعرش العراق(Khadduri, 1951؛ الهندي، ٢٠١٥).

وهكذا برز الأمير عبدالله مرشّحاً أول لعرش العراق، وخاصة بعد أن اختاره العراقيّون في الاستطلاع العام الذي أجرته الإدارة البريطانية في العراق في ٣٠ تشرين الثاني ١٩١٨م بخصوص رأيهم بدولتهم الجديدة، ومن يريدون أن يحكمهم؟. وكانت النتيجة أنّهم يفضلون قيام دولة عربيّة على رأسها أحد أحفاد الشريف حسين، وأنّ الأمير عبدالله هو من تتجه إليه الأنظار بالتأييد. كما قامت بعض الهيئات العراقيّة في آب ١٩١٩م، كجمعية حرس الاستقلال، وجمعية العهد، بالمطالبة باستقلال العراق، وإقامة حكومة دستورية تحت زعامة الأمير عبدالله (عليوي، ٢٠٠٠).

بعد عقد المؤتمر السوري العام بدمشق في ٦ أذار ١٩٢٠م. تشجع العراقيّون إلى عقد مؤتمر مشابه في مدينة النجف، إلا أنّ السلطات البريطانية منعتهم. مما دفعهم لعقده في سوريا. وفي ٨ أذار عقد المؤتمر العراقيّ العام بدمشق بحضور (٢٩) شخصية عراقيّة، وأصدر المؤتمر قراراته باستقلال العراق بزعامة الأمير عبدالله. وقد حقق المؤتمر للأمير عبدالله طموحاته وأحلامه في عرش العراق، لذلك قام بالكتابة إلى أعضاء المؤتمر معرباً عن شكره وأمتنانه للمطالبة به ملكاً، ثم توجه إلى القاهرة لمقابلة المندوب السامي في مصر اللورد ألنبي (E. Allenby) (١٨٦١-١٩٣٦م) في ٢٦ نيسان ١٩٢٠م، ليعرض عليه مقررات المؤتمر العراقيّ، وطالبه بتنفيذ تلك القررات، إلا أنّه لم ينجح في مسعاه، لاعتبار بريطانيا أنّ تلك القرارات فردية وباطلة(Brand, 1994؛ الحيالي، ٢٠٠١).

بعد سان ريمو عام ١٩٢٠م فرضت بريطانيا انتدابها على العراق، إلا أنّ الشعب العراقيّ عارضه، وأشعل ثورة عارمة "ثورة العشرين"، التي أعلنت استقلال العراق تحت عرش الأمير عبدالله. مما دفعت الأمير عبدالله إلى مساندة الثورة التي دفعت البريطانيين إلى إلغاء الانتداب، وتوقيع معاهدة جديدة. وبسبب المكاسب التي حققتها الثورة، قام مجلس قيادتها، بإيعاز من القوميين العراقيّين الموالين لأخيه فيصل، إلى العدول عن ترشيح عبدالله، ومبايعة فيصل ملكاً على العراق في تشرين الأول عام ١٩٢٠م، وهو ما شكل صدمة للأمير، إلا أنّه لم يتنازل عن دعوات العراقيّين الأولى له بالعرش (الهندي، ٢٠١٥؛ حميدي، ٢٠١٥).

ثانياً: المرشحون لعرش العراق.

نصت المعاهدة العراقيّة على تشكيل حكومة انتقاليه مهمتها اختيار حاكم عربيّ ليترأس الدولة، وينظم علاقاتها الجديدة مع بريطانيا، وفي ١١ تشرين الثاني ١٩٢٠م، شكل الحكومة عبد الرحمن الكيلاني (١٨٤١-١٩٢٧م). وقد قدمت بريطانيا للحكومة مجموعة من المرشحين لعرش العراق، وهم: نقيب أشراف بغداد عبد الرحمن الكيلاني. ونقيب البصرة طالب باشا النقيب (١٨٧١-١٩٢٩م) من البصرة. وكذلك أحد أمراء الأسرة الخديوية في مصر. بالإضافة إلى السلطان عبد العزيز آل سعود أمير نجد (١٨٧٥-١٩٥٣م). والشيخ خزعل خان (١٨٦١-١٩٣٦م) أمير عرب ستان الملقب بأمير المحمرة. والأمير التركي محمد برهان الدين (١٨٨٥-١٩٤٩م) نجل السلطان عبدالحميد الثاني. وكذلك عبد الهادي باشا العمري (١٨٦٠-١٩٣٢م) من الموصل. والآغا خان الثالث (١٨٧٧-١٩٥٧م) زعيم الطائفة الإسماعيلية في الهند. وأخيراً فيصل وعبدالله؛ أنجال الشريف حسين. وبعد استعراض الأسماء كان الاختيار الأفضل، للملك فيصل، وأخوه الأمير عبدالله(حمّاد، ١٩٨٧؛ كوريّة، ١٩٩٨).

كانت الحكومة البريطانية قد طرحت اسم الأمير عبدالله على عرش العراق في تشرين الثاني ١٩١٨م، وقد نوقش تنصيبه باهتمام، إذْ أيده اللورد سيسل (R. Cecil) (١٨٦٤-١٩٥٨م) نائب وزير الخارجية. وكذلك السير مونتاغيو (E. Montagu) (١٨٧٩-١٩٢٤م) وزير الدولة لشؤون الهند الذي قال: "إنّه الرجل المثالي المطلوب لحكم البلاد". كما أيده القنصل البريطاني في جدة، وكذلك المستر كورنواليس (K. Cornwallis) (١٨٨٣-١٩٥٩م) مدير المكتب العربيّ البريطاني في القاهرة(Wilson, 1989, p 77؛ إبتسم ولبنة، ٢٠١٧/٢٠١٨).

وعارض ترشحه المندوب السامي البريطاني في العراق ويلسن (A. Wilson) (١٨٨٤-١٩٤٠م) ومستشارته المس بيل (G. Bell) (١٨٦٨-١٩٢٦م) محتجين بأنّ قيام أحد أبناء الشريف حسين في العراق سيشكل عائقاً أمام السياسة البريطانية في الجزيرة العربيّة. وهكذا استُبعد الأمير عبدالله بالرغم من التأييد الذي وجده في أروقة السياسة البريطانية. واستقر الرأي على اختيار فيصل نظراً لصفاته التي يعرفها الغرب، كما أنه أصبح مستعداً لقبول أي شيء بعد خسارة عرش سوريا(كوريّة، ١٩٩٨).

كان فيصل متردداً بسبب ارتباطه العائليّ والأدبيّ مع أخيه عبدالله المسمى لعرش العراق. إلا أنّه ما لبث أنْ وافق على ذلك؛ لأنّ رفضه سيجعل بريطانيا تجد شخصاً أخر غيره. وقد تعهد البريطانيون بالتفاهم مع الأمير عبدالله، الذي لم يكن مقتنعاً في بادىء الأمر، ثم أعلن بأنّه لن يثير أي اعتراضات على تنصيب فيصل مكانه(ظبيان، ١٩٦٧؛ قاسمية، ٢٠٠٣).

تحت ضغط المتغيرات التي حدثت في الأحوال العراقيّة، ظهر أنّ الأمير عبدالله أصبح موشكاً على خسارة عرش العراق، لذلك بدأ يوجه أنظاره نحو الشمال، وأنطلق على رأس قوة إلى معان ثم تقدم نحو عمّان التي وصلها في مطلع أذار عام ١٩٢١م معلناً نفسه سيداً على شرقي الأردن (Salibi, 1993؛ الزركلي، ٢٠٠٩).

بعد مؤتمر القاهرة عام ١٩٢١م، وجه تشرشل (W. Churchill) (١٨٧٤-١٩٦٥م) الدعوة للأمير عبدالله لملاقاته في القدس، حيث اتُّفق على تثبيت وضع الأمير مؤقتاً في شرقي الأردن، ولأنّ عرش العراق ما زال في ذهن الأمير، فقد طالب بتوحيد شرق الأردن مع العراق، ورُفضت الفكرة، ونصحه تشرشل: "بلزوم إنصراف فيصل إلى عرش العراق، لأنّ طلاب عرش العراق كثيرون، وأنّه يجب على الأمير أنْ يساعد على هذا الغرض". ورد الأمير: "أنه يسره التكيف مع فيصل كملك للعراق، إلا أنّه لا يستطيع مخاطبة العراقيّين للتخلي عن ترشيحهم له كملك، ومبايعة أخيه لأنهم قد يكون ضد رغباتهم"، وهذا ما يدل على تمسك الأمير عبدالله بعرش العراق (ابن الحسين، ١٩٨٩، ص ١٨٣-١٨٤؛ حميدي، ٢٠١٥).

وبناءً على نصيحة تشرشل وافق الأمير على التخلي عن عرش العراق لأخيه، مقابل قيام إمارة شرق الأردن، على أن تتم إعادته كملك على عرش سوريا. وهكذا أُسس شرق الأردن وعلى رأسها الأمير عبدالله،

كما توّج فيصل ملكاً على عرش العراق في ٢٣ آب ١٩٢٢م، وبدأ معهما نوع من الاستقرار بين البلدين(العبداللات، ١٩٩٣).

ثالثاً: أسباب عدم تولي الأمير عبدالله لعرش العراق.

أ- كان رأي الحكومة البريطانية، استحالة تنصيب عبدالله على عرش العراق؛ لأنّ فيصلاً يعرف كيف تجري السياسة في أوروبا، وعبدالله لايعرفها. كما أنّ دول أوروبا تعرف فيصلاً منذ مؤتمر الصلح، ولا تعرف عبدالله (ويلسون، ٢٠٠٠).

ب- أن اختيار الأمير عبدالله للعراق جاء به المؤتمر العراقيّ العام، الذي عدّته بريطانيا باطلاً؛ لأنّه من مخططات الأمير الفردية، وخاصة أنه قام بتعيين أتباعه في المناصب العراقيّة المنتظرة مستقبلاً عند توليه العراق(رزق، ١٩٩٩).

هـ- جاءت مقررات المؤتمر العراقيّ العام منسجمة مع مقررات المؤتمر السوري العام من حيث قيام اتحاد فدرالي بين العراق وسوريا، وهو ما يخل في اتفاقات بريطانيا مع فرنسا والحركة الصهيونية (العمري، ١٩٣٥).

و- عدول مجلس قيادة ثورة العشرين العراقيّة، بدعم من القوميين العراقيّين الذين عملوا مع فيصل في سوريا، عن ترشيح الأمير عبدالله لعرش العراق، وتحويله إلى أخيه فيصل(كوريّة، ١٩٩٨؛ Weldon, 2006).

رابعاً: رد فعل الأمير عبدالله على تولية فيصل عرش العراق.

بدأت ردود الأفعال عند الأمير عبدالله على عرش العراق مبكراً، فبعد معركة ميسلون، سرت الشائعات أنّ بريطانيا ستعوض فيصل بعرش العراق، وعندما وصلت الشائعات إلى الأمير عبدالله، أغرقته في بحر من عدم الارتياح، وقال: "إنّ فيصلاً صار الآن رجل بريطانيا الأول، وإنه بات بلا أفق مستقبلي". لذلك أثارت السياسة البريطانية حفيظة الأمير، فهم من حالوا بينه وبين السفر إلى العراق بعد قرارات المؤتمر العراقيّ(الماضي وموسى، ١٩٥٩؛ ابن الحسين، ١٩٨٩، ص ١٧٤).

كان الأمير ساخطاً لعدم تقيد والده بمنهج الأسرة الهاشمية، بأن يصبح عبدالله ملكاً على العراق، بل أنه دعم فيصلاً لعرش العراق، الذي كان مقرراً له، لذلك لم يغفر لأخيه قبوله بعرش العراق، لأنه تعدى على حقه. ولما عُيّن فيصل أخذ يسلقه بالمثالب، زادت به التباريح حتى قال: "لقد عرفت الآن لماذا أحل المأمون دم أخيه الأمين" (السراج، ١٩٤٧، ص ٢٢، تاريخ الاسترجاع ٢٠٢١/١/٨٢م).

كان الأمير عبدالله دائم التظلم من خسارة العراق، بقوله: "إنّ عرش العراق حقي، أخي فيصل يريد أنْ يغتصبه مني". وقد شاع الأمر حتى أصبحت الصحف التركية تنشر تلك الأخبار، كوسيلة تفشي من ثورة الحسين. إذ نشرت أحدى صحف أنقرة، مقالاً بعنوان: "أولاد الحسين الخائن يتنازعون على عرش العراق"، وملخصه: "عندما ثار الشريف حسين، ظن البعض أنّه كان مدفوعاً لغايات قومية وطنية. ولكن هؤلاء كانوا على خطأ عظيم، فبعد أنجلاء الحقيقة، بدأ نجلاه فيصل وعبد الله يتنازعان على عرش العراق". وبعد مررو عدة سنوات على تسلم فيصل العرش، ألقى شاعر الثورة فؤاد الخطيب (١٨٨٠-١٩٥٧م) بين يدي الأمير عبدالله قصيدة عدد بها خصاله، ومما قاله في مدحه: "تنازل عن عرش العراق أكرم به من تنازل"، وعندما سمع الأمير هذا الكلام، صاح على الفور: "كلا، لم أتنازل!". وذلك أمام جمع غفير من الحاضرين(الحصري، ١٩٨٥، صص ٤٢-٤٣).

الفصل الثاني: الوحدة بين العراق والأردن في الفترة ١٩٢١-١٩٥١م.

أولاً: الوحدة في عهد الملك فيصل الأول ١٩٢١-١٩٣٣م.

١- دور الأمير عبدالله في الأتصال البري بين الأردن والعراق.

بعد تتويج الملك فيصل على عرش العراق في آب عام ١٩٢١م بدأت علاقاتها مع الأردن في جو من الوئام والتفاهم، وذلك لوجود شقيقين على رأس الحكم في البلدين (فيصل في العراق، وعبدالله في شرق الأردن)، وكذلك وجود بريطانيا بعدّها دولة منتدبة على البلدين (الحسني، ١٩٣٣؛ الهندي، ٢٠١٥).

بدأ الأمير عبدالله جهودة نحو الاتصال الفعلي مع العراق منذ نشأة الإمارة، إذْ تباحث مع الحكومة البريطانية في أمكانية التواصل البري عبر الصحراء بين البلدين، وعلى أثر ذلك قامت قوة بريطانية في أيار

١٩٢١م بعملية استكشاف للطريق بين العراق والأردن لتحديد معالمها. وكُلّف الشريف محسن الحارثي (١٨٩٩–١٩٥٧م)، بمرافقة القوة التي انطلقت من الأزرق حتى بلغت بغداد بعد أن أصبح الطريق واضح المعالم. مما سهل الحركة بين البلدين، وأخذت المركبات تنتقل عليه بسهوله(الماضي وموسى، ١٩٥٩؛ خماس، ٢٠١١).

أصبح التنسيق بين البلدين يأخذ مجراه، بعد زيارة الملك فيصل إلى عمّان في ٢٧ تموز ١٩٢٣م، لتأييد استقلال الإمارة الأردنيّة. وطرح فيصل على أخيه فكرة اتحاد الأردن والعراق والحجاز. وفي كانون الأول أرسلت القنصلية الأمريكية بالقدس تقريراً جاء فيه: "أن الاتحاد العربيّ بقيادة الملك حسين وشيك جداً، وسوف يضم الحجاز والعراق والأردن"(Khadduri, 1951؛ هلال، ١٩٨٩، ص ٦٨).

بهدف تسوية الحدود بين نجد والحجاز والعراق وشرق الأردن عُقد مؤتمر الكويت عام ١٩٢٣م، وقبل المؤتمر تواصل الأمير عبدالله مع الحكومة العراقيّة لتسهيل مهمة ترسيم الحدود بينهما، لأنهما متاخمان بحدود ممتدة وواسعة، كما أن الأمير يريد ربط بلاده مباشرة مع العراق. كما دفع العراقيّين لرفض المطالب النجدية في الاتصال الحدودي مع سوريا. وقد أيدت بريطانيا مطالب الأمير؛ لأنّها تسهل موصلات قواتها في المنطقة (محافظة، ٢٠٠١، تم الاسترجاع بتاريخ ٨ شباط ٢٠٢١م؛ المقصقص،٢٠١٦).

كان ابن سعود يطالب بوادي السرحان لربط بلاده بسوريا مباشرة، ذلك لضرورات أمنية، بمنع الاتصال بين الأردن والعراق، وعرقلة أي عمل مشترك بينهما مستقبلاً. كما أن هذا الاتصال يحمي خطوط مواصلاتها التجارية مع سوريا. وقد تسببت هذه المطالب، بانسحاب الوفد الأردنيّ من المؤتمر، وبقيت المسألة معلقة(Brand, 1994؛ محافظة، ٢٠٠١، تم الاسترجاع بتاريخ ٨ شباط ٢٠٢١م).

وفي تشرين الثاني ١٩٢٥م وافق الأمير عبدالله على توقيع معاهدة حدّاء لترسيم الحدود بين شرق الأردن ونجد بعد حصوله على اتصاله مع العراق، مقابل ضمان حرية مرور القوافل التجارية النجدية إلى سوريا، وأن تتعهد الحكومتان بالمحافظة على حقوق الرعي للقبائل كافة، ومعاقبة العشائر الغازية(المقصقص، ٢٠١٦).

وهكذا نجح الأمير عبدالله بالمحافظة على الحدود الأردنيّة العراقيّة متصلة. مما أدى إلى مزيد من التنسيق بين البلدين، ففي عام ١٩٢٤م اتفق الطرفان على وضع التدابير اللازمة لوقف الغزوات الوهابية المتكررة، وذلك بدعم القبائل القائمة على حدود الدولتين. وبعد انتهاء الحكم الهاشمي في الحجاز عام ١٩٢٥م، زار فيصل أخيه عبدالله في الأردن، وتباحثا في موضوع الاتحاد الذي أصبح ضرورة ملحة بعد سقوط الحجاز. كما اتُّفق خلال تلك الزيارة على أن تقوم القنصليات العراقيّة في الخارج، بصلاحيات المفوض عن الدبلوماسية الأردنيّة(سن ها، ٢٠٠٩؛ خماس، ٢٠١١).

أدت الحدود المشتركة بين البلدين على إحلال التفاهم بين القبائل البدوية الحدودية، ففي ٢٥ تموز عام ١٩٢٧م عقد الأمير عبدالله مؤتمر عشائري، شارك فيه مندوبون عن الحكومتين، لدراسة الخلافات بين قبائل الطرفين، واتفقوا على عقد صلح شامل بحسب التقاليد البدوية "حفار ودفار"، أي إنهاء الخصومات كافة دون قيد أو شرط(المقصقص،ص ص ٥٧-٥٨، ٢٠١٦).

٢- الأمير عبدالله منالمعاهدة الأردنيّة١٩٢٨محتىعام ١٩٣٣م.

في عام ١٩٢٨م وُقّعت المعاهدة الأردنيّة - البريطانية، التي نصت على استقلال الإمارة، ووضع قانون أساسي، وإقامة قاعدتين جويّتين لاستخدام بريطانيا التي ستكون مسؤولة عن تدريب الجيش الأردنيّ، والشؤون الخارجية. وقد سعى الأمير أن تكون معاهدته متكافئة للمعاهدة العراقيّة البريطانية لعام ١٩٢٢م، وذلك لرغبته في مواكبة الملك فيصل في العراق، وسهولة الإندماج بين البلدين مستقبلاً. وبالرغم من اختلاف البلدين، وتوقيت المعاهدتين، إلا أنهما احتوتا تقريباً على البنود نفسها، فهما تكبلان البلدين، وتكرسان الهيمنة البريطانية عليهما. إلا أن الأمير عبدالله تمكن من إدراج المادة (٨)، التي جاء فيها: لا توضع عقبة في سبيل اتحاد شرق الأردن، بمن تود من الممالك العربيّة، ما دامها تتفق مع التزاماتها للحكومة البريطانية. وقد وفرت هذه المادة للأمير قابلية التحرك نحو الوحدة التي يريدها (Abu Nowar, 2006. pp 178-179).

أدى التعاون بين الطرفيين إلى تفعيل قانون الجمارك والمكوس، وكذلك تعين الطرق الخاصة بمرور البضائع والبريد. كما نُظّم قانون وقاية النبات ومكافحة الجراد لعام ١٩٢٧م، وقانون امتياز الكهرباء لعام ١٩٢٨م (الجبوري، ٢٠١٥/٢٠١٦).

في عام ١٩٣٠م بدأ الملك فيصل مشاوراته مع الأمير عبدالله لوضع نواة اتحاد عربيّ يضم البلدين، وأرسل وفداً إلى عمّان للاتفاق على أسس الاتحاد الجديد، إلا أن المشروع لقي معارضة عربيّة على اعتبار أنه فكرة بريطانية. كما عارضته بريطانيا وفرنسا، والحركة الصهيونية. وصرحت بريطانيا: "أن عملية الوحدة من الناحية العملية تقتصر على العراق وشرق الأردن، إلا أنّ هذه الوحدة تشكل خطراً على الأقلية اليهودية"(ظبيان، ١٩٦٧، ص ص٨١-٨٣؛ رزق، ١٩٩٩).

بالرغم من اتسام العلاقات الأردنيّة – العراقيّة بالطابع الأسري، إلا أنّه لم يجمعهما أي اتفاق رسمي حتى عام ١٩٣١م، وانطلاقاً من حالة التقارب، حُوّل مشروع الاتحاد إلى معاهدة "الصداقة وحسن الجوار" التي وُقّعت في ٢٥ أذار ١٩٣١م، ونصت المعاهدة على الاعتراف المتبادل بين البلدين، وتوحيد الشؤون السياسيّة والأمنية(العبداللات، ١٩٩٣؛ Brand, 1994).

بعد معاهدة ١٩٣١م أصبح طريق بغداد – حيفا، أحد الحوافز المهمة في تطور العلاقات بين البلدين، إذ قام الأمير عبدالله بتوقيع اتفاقية لمرور الزيوت المعدنية مع شركة بترول العراق، بهدف مد أنابيب النفط من العراق إلى ميناء حيفا عبر الأردن. وقد بدأت الشركة بتعبيد الطريق المحاذي لخط الأنابيب البالغ طوله (١٠٨٠كم)، منها (٣٤٠كم) داخل الأراضي الأردنيّة، كما قامت بإنشاء عدة محطات، كالرويشد والصفاوي والمفرق. وأصدر الأمير تعليماته بتقديم التسهيلات للمشروع، إذْ قامت دائرة النافعة الأردنيّة ببعض أعمال شق الطرق(الموسى، ١٩٩٠؛ Salibi, 1993).

وفي مطلع ١٩٣٢م قام الأمير عبدالله بزيارة بغداد، اتُّفق مع الحكومة العراقيّة على قانون المصرف الزراعي، وقانون سكة الحديد، وقانون رسوم الديون للشركات التجارية. كما قامت شركة بترول العراق بإنشاء شبكة خطوط برق وهاتف بين البلدين. مما سهل أكثر في عملية التواصل بين البلدين. وفي أيلول ١٩٣٢م قام الملك فيصل بزيارة عمّان، واقترح قيام اتحاد فيدرالي آخر، إلا أنّه لم يتحقق بسبب وفاة الملك فيصل في ٨ أيلول عام ١٩٣٣م(الماضي وموسى، ١٩٥٩؛ Abu Nowar, 2006).

٣- الوحدة في عهد الملك غازي الأول ١٩٣٣-١٩٣٩م.

بعد وفاة الملك فيصل عام ١٩٣٣م انتقلت زعامة الأسرة الهاشمية إلى الأمير عبدالله الذي انفتح له باب جديد للولوج إلى العراق، وعقد آماله على الحلول مكان الملك فيصل، بفرض نفسه وصياً على الملك غازي، وبرز ذلك في أواخر تشرين الأول عام ١٩٣٣م عندما تقدم رئيس الحكومة العراقيّة رشيد الكيلاني (١٨٩٢–١٩٦٥م) إلى الملك غازي بحل المجلس النيابي، إلا أنّ الأمير نصح الملك بعدم حل المجلس تحت أي ظرف كان، وذلك من أجل المحافظة على بقاء العناصر التي تشكل المصلحة العامة للعراق وتدين بالولاء للملك فيصل، وكذلك خوف الأمير من قيام حزب الإخاء الوطني الحاكم من التخلص من تلك العناصر، وبالتالي سيطرتهم على الملك الجديد، إلا أنّ الملك غازي قام بحل المجلس، مما أدى إلى عدم نجاح الأمير عبدالله في مسعاه (أنطونيوس، ١٩٤٦؛ Wilson, 1989).

هنا بدأت بوادر التوتر في العلاقة بين الطرفين، وذلك لاختلاف وجهات النظر، فالملك غازي يخالف عمه الأمير عبدالله في نظرته إلى بريطانيا، فعلاقة الأمير معها وثيقة، بينما علاقتها مع الملك فاترة. كما أنّ الأمير يتكلم من منطلق الخبرة، أمّا الملك فيتكلم بعنفوان وطموح الشباب. وقد ظهر هذا التوتر جلياً في المواقف الإعلامية التي قادتها "إذاعة قصر الزهور" في بغداد، والمدعومة من الملك غازي، حيث وجهت الإذاعة انتقادات حادة لسياسة الأمير عبدالله (رزق، ١٩٩٩).

ولتبديد المخاوف وإزالة التوتر القائم بين البلدين، قام الأمير عبدالله بعدة زيارات إلى بغداد في الفترة ١٩٣٣–١٩٣٥م، إذْ تمكن الأمير من تلطيف الأجواء مع ابن أخيه الملك غازي الذي وجه دعوة إلى عمه في نيسان ١٩٣٣م للمشاركة في احتفالات انتهاء مد خط أنابيب النفط. وقد طرح الأمير خلالها فكرة قيام اتحاد بين البلدين(العبداللات، ١٩٩٣).

وفي تشرين الثاني ١٩٣٤م ذكر الأمير عبدالله في خطاب افتتاح المجلس التشريعي الثالث: "أن بلادنا ستكون موصولة بالعراق عن طريق البرق والهاتف، وهو ما يتيح مجالاً لقيام مشروع وحده بين الجانبين". وقد تشجع الأمير عبدالله أكثر لمشروع الوحدة، بعد وفاة أخيه الملك علي عام ١٩٣٥م، وطرح مشروع وحدة الهلال الخصيب (العراق وسوريا الكبرى) تحت حكمه، إلا أنّ المشروع وجد المعارضة المعهودة(الماضي وموسى، ١٩٥٩، ص ص ٣٥٥، ٣٨١؛ Porath, 1986).

خلال السنوات ١٩٣٣-١٩٣٦م برزت على الساحة العراقيّة كتلة عسكرية بقيادة بكر صدقي (١٨٩٠-١٩٣٧م)، أخذت تخطط للوصول إلى السلطة، ثم قامت بانقلاب عسكري في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦م. وقد قدمت الحكومة استقالتها، وعهد الملك غازي إلى حكمت سليمان (١٨٨٨-١٩٦٤م)، بتأليف الوزارة الجديدة مع بقاء بكر صدقي رئيساً لأركان الجيش، وقد قامت الحكومة الجديدة في شباط ١٩٣٧م بتبني مشروع اتحاد فدرالي يضم فلسطين وشرق الأردن والعراق وكان مصيره كسابقه، وفي ١١ آب ١٩٣٧م اغتيل بكر صدقي، وعادت الأمور إلى طبيعتها(الحسني، ١٩٣٣؛ Khadduri, 1951؛ حمّاد، ١٩٨٧).

كان الأمير عبدالله مستاءً من انقلاب العراق لضياع سلطة ابن أخيه غازي، وعندما زال الانقلاب قام الأمير بزيارة غازي في بغداد، ولم يكن مرتاحاً للأشخاص المحيطين به، وبصفته زعيم الأسرة الهاشمية، وجه أنظار الملك غازي الى الأخطار المحدقة بمملكته، ولما عاد إلى عمّان أرسل ابنه طلال (١٩٠٩-١٩٧٢م) لمساعدة ابن عمه غازي، ولكنه لم ينجح بمهمته(Abu Nowar, 2006).

ظل الأمير عبدالله بعدها يتابع الشؤون العراقيّة عن كثب، مما حدا بالملك غازي إلى دعوته إلى بغداد في كانون الثاني ١٩٣٨م، ليرى بنفسه أنّ الوضع لم يكن على الدرجة التي تصورها من الخطورة. وبالفعل فإنّ الأمير عبدالله شعر بالارتياح إزاء ما وجده، ولا سيما النزعة الانعزالية التي طبعت الحكومة. وقد بلغ تدخل الأمير عبدالله في العراق أوجه في ربيع عام ١٩٣٨م، حيث أكثر من أرسال الرسائل عن طريق مقربيه إلى الملك، وكذلك أكثر من اتصالاته الهاتفية على بغداد، حتى اضطر المقسم العراقيّ إلى تبنّي ذريعة إبلاغ الأمير أن الخط كان معطلاً (ويلسون، ٢٠٠٠).

أثمرت تلك الاتصالات عن تقديم الأمير عبدالله لمشروع اتحاد بين البلدين، ووافق الملك غازي على أن تقوم الحكومة العراقيّة بدراسته لإبداء رأيها. وفي مطلع عام ١٩٣٩م بعث الأمير عبدالله ابنه طلال إلى بغداد للاستفسار عن مشروع الاتحاد، وكانت النتيجة، فشل المشروع بسبب الخلاف على رئاسة الاتحاد، إذ كان الأمير يخطط ليصبح رئيساً لهذه المملكة المتحدة، الأمر الذي رفضه الجانب العراقيّ، بالإضافة إلى معارضة الحكومة البريطانية لهذا المشروع. وقد تم التخلي عن المشروع بعد وفاة الملك غازي في ٤ نيسان عام ١٩٣٩م نتيجة اصطدام سيارته التي كان يقودها بعمود كهرباء(Abu Nowar, 2006, p 144).

وتجدر الإشارة إلى أن الأمير عبدالله قد قام في الفترة (١٩٣٣-١٩٣٩م) بزيارة بغداد عدة مرات، وأحياناً كرر الزيارة أكثر من مرة في نفس العام. أما الملك غازي، فلم يزر عمّان قط خلال نفسالفترة(خماس، ٢٠١١).

ثانياً: الوحدة في عهد الملك فيصل الثاني منذ عام ١٩٣٩م وحتى عام ١٩٥١م.

١- الملك عبدالله والعراق من الوصاية على عرش العراق إلى قيام المعاهدة العراقيّة - الأردنيّة عام ١٩٤٧م.

أ- الأمير عبدالله والوصاية على عرش العراق.

أثر وفاة الملك غازي رشح البلاط الملكي العراقيّ ثلاثة أسماء من الهاشميين للوصاية على الأمير فيصل الذي كان صغيراً في السن، وهم؛ الأمير عبدالله، والأمير زيد، والأمير عبد الإله بن علي (١٩١٣-١٩٥٨م) خال الأمير فيصل، وقد حاز الأمير عبد الإله على الوصاية، بعد استبعاد زيد؛ لأنّ زوجته تركية، ثم استبعد عبدالله لخشيتهم من سيطرته على عرش العراق (Wilson, 1989).

بعد استحداث الأردن لمنصب وزير الخارجية عام ١٩٣٩م قام بافتتاح أول قنصلية في بغداد، وكان ممثلها الدبلوماسي بدرجة وزير مفوض، لرغبة الأمير عبدالله في سرعة تطور العلاقات بين البلدين. وفي عام ١٩٤٠م طلب الأمير عبد الإله من الأمير عبدالله أنْ يتبنى مشروع حقيقياً لتوثيق الروابط بين البلدين الهاشميين (الموسى، ١٩٩٠؛ خماس، ٢٠١١).

بعدها تطورت الأحداث في العراق سريعاً، حتى أصبح الجيش هو صاحب الكلمة العليا، مما دفع الأمير عبدالله في كانون الثاني ١٩٤١م إلى تحذير الأمير عبد الإله من التيارات الموالية لدول المحور داخل الجيش، إلا أنّه لم يتمكن من مواجهة الجيش، الذي قام بتشكيل حكومة انقاذ وطني برئاسة رشيد عالي الكيلاني في شباط ١٩٤١م، واخيِر الشريف شرف بن راجح (١٨٨١-١٩٥٥م) وصياً على العرش، ونتيجة لهذه الحركة، لجأ الوصي على العرش مع بعض الساسة العراقيّين إلى الأردن(حمّاد، ١٩٨٧).

أدرك الأمير خطورة هذا الانقلاب، فأرسل إلى الحكومة البريطانية يطالبها بالقضاء عليها، وقد تمكنت القوات البريطانية، بالاشتراك مع الفيلق العربيّ الأردنيّ بالقضاء على حركة الكيلاني في أيار ١٩٤١م، وعاد الهاشميون إلى بغداد، وخُلّصت العراق من الانقلابيين الذين هربوا إلى إيران. وقد رسمت المشاركة الأردنيّة مرحلة جديدة من التفاهم بين البلدين(Glubb, 1957).

ب- الأمير عبدالله والعراق ومشروع الوحدة مع سوريا:

طرح الأمير عبدالله بعد استقراره في الأردن مشروع سوريا الكبرى، وبدأ يغتنم كل مناسبة للدعوة إليه، وفي أعقاب سقوط حكومة فيشي في سوريا عام ١٩٤١م أرسل الأمير مذكرة إلى الحكومة العراقيّة، بضرورة توحيد الجهود الأردنيّة – العراقيّة في تكتل هاشمي لتأييد مشروع سوريا الكبرى (هلال، ١٩٨٩).

وبعد تصريح إيدن (A. Eden) (١٨٩٧-١٩٧٧م) عام ١٩٤٣م قام الأمير بطرح فكرتين لمشروع سوريا الكبرى، هما: مشروع سوريا الكبرى المتضمن قيام دولة موحدة في سوريا الطبيعية تحت عرشه، مع وجود إدارة خاصة في لبنان وفلسطين، وبعدها يتم دعوة العراق. ومشروع الدولة السورية الاتحادية، التي تضم سوريا ولبنان وشرق الأردن وفلسطين في دولة اتحادية، بعد استفتاء لبنان، وقيام وضع خاص في فلسطين (Shwadran, 1959؛ حمدان، ٢٠١٣).

وطبقاً لتلك المشاريع كان الاتحاد مع العراق هو الخطوة التالية للوحدة مع سوريا، كما جاء في الفقرة (٥) من مشروع سوريا الكبرى، وكذلك الفقرة (١٣) من مشروع الدولة السورية الاتحادية، وهذا ما يدل على أنّ فكرة الوحدة مع العراق كانت خامرةً في ذهن الأمير عبدالله أثناء عمله على مشروع سوريا الكبرى. وفي ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٦م رفضت الجامعة العربيّة المشروع نهائياً. إلا أنّ الملك عبدالله لم ييأس وأندفع بقوة للوحدة مع العراق، كخيار تكتيكي لا كهدف نهائي، بعدها يسهل ضم سوريا. وكان يقول: "إنّني لن أهدأ، حتى أحقق وحدة هذا البلد مع إخوانه في الديار الشامية ثم بعدها العراق". وبعد فشل مشروع سوريا الكبرى توجه صوب العراق، مما يسهل ضم سوريا لاحقاً(Simon, 1974؛ مكاوي، ٢٠١٠، صص ٢٢-٢٣).

وبعد أنْ طرح رئيس الوزراء العراقيّ نوري السعيد (١٨٨٨-١٩٥٨م) مشروعه الاتحادي "الهلال الخصيب" الذي يضم العراق وبلاد الشام في عامي ١٩٤٢م و١٩٤٣م، وقدم فيه الأمير عبد الإله رئيساً

للاتحاد، رفض الأمير عبدالله المشروعين لاعتقاده بأولويته للزعامة. كما عارضتهما بريطانيا وفرنسا، والدول العربيّة (أنطونيوس، ١٩٤٦؛ ويلسون، ٢٠٠٠).

أرسلت الحكومة السورية رسالة إلى الملك عبدالله في ١٤ آب ١٩٤٩م لتعرف موقفه من قيام اتحاد بين العراق وسوريا. فكان رد الملك: "بأنّه لن يسمح بتدخل أي جهة في شؤون سوريا الداخلية". وقد هاجمت الحكومة الأردنيّة المشروع، وبعثت برسالة إلى وزارة الخارجية البريطانية في ١٠ تشرين الأول، جاء فيها: "أنّ مشروع الاتحاد مصطنع، ويشكل خطراً على الأردن، وسيؤدي إلى عدم الاستقرار بين البلدان العربيّة". وفي تشرين الأول ١٩٤٩م صرح الملك عبدالله: "بأنّ المقترحات المعروضة لتوحيد سوريا والعراق بمثابة وضع العربة أمام الجواد". كما أسفرت اللقاءات التي جرت بين أطراف أردنيّة وعراقيّة، عن رفض الأردن القاطع للوحدة بين سوريا والعراق(الحيالي، ٢٠٠١، ص ١٤٧).

ج- العراق والأردن ونشأة الجامعة العربيّة.

بدأت عمليات التنسيق بين العراق والأردن قبل نشأة الجامعة العربيّة، ففي ٢٤ آب ١٩٤٣م طلب الأمير عبدالله من الحكومة العراقيّة السير على سياسة موحدة في اجتماعات تأسيس الجامعة. كما تم التوافق الهاشمي مرة أخرى في ٥ آب ١٩٤٤م. وفي ٤ شباط ١٩٤٥م صرح الأمير عبدالله: "بغداد هي عمّان، وعمّان هي بغداد، وطن واحد، وشعب واحد، وغرض واحد هو الثورة العربيّة". كما رسم الأمير مع الوصي في أذار سياستهم المشتركة قبل صياغة ميثاق الجامعة، وقد عبر الطرفان في مؤتمر القاهرة عن وجهات نظر متشابهة(ابن الحسين، ١٩٨٩، ص ٢٥٥؛ خماس، ٢٠١١).

وبعد تأسيس الجامعة عام ١٩٤٥م، تركزت جهود العراق والأردن على مواجهة تنامي المحور السعودي المصري ضد الهاشميين داخل الجامعة، حتى وصل الأمر إلى تلويحهما بالانسحاب من الجامعة في كانون الثاني ١٩٤٦م. وكان الأمير قد أطلع وزير الخارجية البريطاني عن استيائه من الجامعة العربيّة، لشعوره بأنّ الملك السعودي والملك المصري يوجهانها كما يريدان، وأنّه إذا توصل إلى اتحاد مع العراق، قد ينسحبا منها(McLoughlin, 1993 ؛Simon, 1974).

وعند صياغة مشروع "الضمان الجماعي" في تشرين الأول ١٩٤٨م طرح العراق مشروعه الذي عبر فيه عن موقف العراق والأردن، والذي دعا لتقديم التسهيلات اللازمة في حالة الدفاع المشترك، وتأليف لجنة استشارية عسكرية دائمة، وهو ما أدى فيما بعد إلى قيام معاهدة الدفاع المشترك في حزيران ١٩٥٠م (ويلسون، ٢٠٠٠).

د- فلسطين بين العراق والأردن.

ظهر الإجماع العراقيّ – الأردنيّ جلياً بخصوص القضية الفلسطينية بدءاً من مطلع عام ١٩٤٦م، ففي شهر شباط جرت محادثات بين الأمير عبدالله ورئيس الوزراء العراقيّ، صدر بعدها تصريح بأن العرب أجمعوا أمرهم على الدفاع عن فلسطين بكل الوسائل المشروعة. وفي ٤ تشرين الثاني ١٩٤٧م زار رئيس الوزراء العراقيّ صالح جبر (١٨٩٦-١٩٥٧م) عمّان، للتوافق على الإجراءات التي سيسلكها البلدان ضد مشروع الدولة اليهودية، وتم التوافق على إيقاف عمل شركات النفط الأجنبية في العراق، ومواجهة القوات الصهيونية بقوات عربيّة نظامية(Simon, 1974؛ الحسني، ١٩٣٣).

وبعد صدور قرار تقسيم فلسطين في تشرين الثاني ١٩٤٧م، خطط الأردن لاحتلال المناطق المقررة للعرب حسب قرار التقسيم، وقام باطلاع الحكومة العراقيّة على خططه، وطالبها بالمشاركة فيها، وقد أيد العراق تلك خطوات ووافق عليها. وعندما قرر مؤتمر القاهرة في شباط ١٩٤٨م إعداد المتطوعين للقيام بإجراءات عسكرية داخل فلسطين، طالب الأردن والعراق أن تكون تلك الإجراءات بقوات نظامية. وبعد صدور قرار الاشتراك بالحرب، تحرك الجيش العراق، لاتخاذ مواقعه المخصصة في فلسطين يوم ١٥ أيار ١٩٤٨م(Glubb, 1957؛ الروسان، ١٩٧٩).

وعندما أعلنت الهدنة الأولى تقرر في عمّان بحضور الأميرعبد الإله والملك عبدالله قبول وقف إطلاق النار. وبعد الهدنة الثانية تباحث الطرفان في شباط ١٩٤٩م، حول تسليم الخطوط المتواجد فيها الجيش العراقيّ إلى الجيش الأردنيّ، وتم ذلك في نيسان ١٩٤٩م. كما منح الملك عبدالله حق التفاوض عن الجانب العراقيّ(Glubb, 1957؛ الجبوري، ٢٠١٥/٢٠١٦).

وعندما أعلن الملك عبدالله أن فلسطين جزء لا يتجزأ من الأردن، وقام بضمها إلى الأردن في دولة واحدة في ٢٤ نيسان ١٩٥٠م، قررت الجامعة العربيّة فصل الأردن من مجلسها، إلا أنّ العراق رفض، وقامت الجامعة بتوسيط الأمير عبد الإله لدى عمه الملك عبدالله، الذي رفض تبديل سياسته اتجاه وحدة الضفتين. وفي ١١ حزيران ١٩٥٠م أعلن العراق بأنّ تلك الوحدة أملتها الظروف العسكرية القائمة، وأنّ هذه الوحدة لن تؤثر على التسوية النهائية للقضية الفلسطينية، وأدى موقف العراق هذا إلى إسكات مواقف الدول العربيّة المناهضة(الماضي وموسى، ١٩٥٩؛ Shwadran, 1959؛ الروسان، ١٩٧٩).

٢- معاهدة الأخوة والتحالف الأردنيّة العراقيّة لعام ١٩٤٧م.

في نيسان ١٩٤٥م أرسل الأمير عبدالله وفد حكومي إلى بغداد لطرح مشروع اتحاد جديد بين البلدين. ثم تبعها زيارة للأمير في تشرين الأول، لمناقشة مشروع الاتحاد، وصرح بعدها في ٢١ تشرين الثاني: "أنّ أول اتحاد يمكن الحصول عليه هو اتحاد العراق والأردن، ومتى حصل هذا، فستنتظم فيه اتحادات أخرى". وحتى تكون فكرة العراق عن الاتحاد أكثر وضوحاً، أرسل نجله الأمير طلال لبغداد، ليبيّن الخطوط الرئيسة لذلك الاتحاد(العبداللات، ١٩٩٣، ص ٣٣؛ Salibi, 1993).

وفي شباط ١٩٤٦م عقد مؤتمر أردنيّ – عراقيّ في الشونة بغور الأردن، وبعد المباحثات اتُّفق على قيام اتحاد فعلي بين البلدين، أساسه توحيد النواحي العسكرية والتمثيل السياسيّ والجمارك. وبعد حصول الأردن على استقلاله في أيار تجددت المطالب في السير في طريق الوحدة العراقيّة الأردنيّة، بعد أن أصبح التشاور في الشؤون الخارجية السمة البارزة بين البلدين. وذكرت جريدة الجزيرة: "مع ظهور الأردن كدولة مستقلة، ونظراً للعلاقات المتبادلة بين العراق والأردن، فإنّ حلفاً وثيقاً سيخلد روابط الصداقة بين البلدين"(Porath, 1986؛ الموسى، ١٩٩٠، ص ٤٠٥؛إبتسم ولبنة، ٢٠١٨/٢٠١٧، ص ٦٤).

وأثناء زيارة الملك عبدالله إلى بغداد في ١٣ أيلول ١٩٤٦م قدم فكرته لرئاسة الاتحاد، بأنْ يرتقي عرش العراق والأردن بعد توحيدهما، ويكون فيصل الثاني ولياً لعهده. يعقب ذلك توحيد الشؤون العسكرية والسياسيّة. وبعد عودة الملك من بغداد صرح: "أنّ اتحاد الأردن والعراق أمر تقرر مسبقاً في مؤتمر الشونة"(ابن الحسين، ١٩٨٩، ص ١٣٦).

واجه المشروع الاتحاد معارضةً شديدة من الدول العربيّة؛ لأنّه يشجع سياسة الأردن التوسعية. كما لم تشجعه بريطانيا لخشيتها من تبني الاتحاد للحركة القومية في البلاد العربيّة. وقد عملت تلك المعارضة على تقليص الاتحاد إلى معاهدة تعاون، بالرغم من الجهود التي بذلها البلدان لخلق تلك الوحدة، وفي ١٤ نيسان ١٩٤٧م وُقّعت "معاهدة الأخوة والتحالف الأردنيّة العراقيّة". وقد حافظت المعاهدة على الاستقلال الذاتي للبلدين. مما تقدم نلاحظ تمسك الملك عبدالله برئاسة الاتحاد، حتى يسهل عليه ضم سوريا لاحقاً(Weldon, 2006؛ سن ها، ٢٠٠٩).

٣- مشروع اتحاد عام ١٩٥٠م.

في كانون الأول ١٩٤٩م طرح الملك عبدالله في بغداد فكرة اتحاد تحت التاج العراقيّ. ثم طرح الفكرة – مرة أخرى – على وزير الخارجية العراقيّ في أيار ١٩٥٠م. وفي ٢٦ حزيران سافر الأمير عبد الإله إلى عمّان للاطلاع على فكرة الاتحاد، التي بنيت على أساس قيام اتحاد فدرالي يضم البلدين تحت عرش فيصل الثاني، وتأسيس مجلس أعلى للاتحاد يرأسه الملك عبدالله. وأن تحتفظ كل مملكة بدستورها الحالي. وتكون راية الاتحاد هي راية الثورة العربيّة. مع توحيد الأمور العسكرية والسياسيّة والمعارف مع إزالة الموانع الجمركية. ويكون للعائلة المالكة في الدولتين نفس الحقوق، وإذا توفي الملك دون وريث يُختيار وريث من ذرية الحسين بن علي (خوري، ١٩٩٠؛ عليوي، ٢٠٠٠).

وبعد دراسة الحكومة العراقيّة للفكرة اقترحت؛ توحيد التاجين الأردنيّ والعراقيّ على رأسهما الملك عبدالله، على أنْ يكون الملك فيصل الثاني ولياً للعهد، وإذا توفي الملك بعدها يعمل بحكم المادة (٢٠) من القانون الأساسي العراقيّ[١]. كما تتوحد النواحي العسكرية والسياسة، وتزال الموانع الجمركية مع احتفاظ كل مملكة برايتها الحاضرة. كل ذلك في مدة خمس سنوات ثم ينظر بعدها في الخطوات اللاحقة. وما لبث أن عُلّق المشروع (العبداللات، ١٩٩٣).

[١] نصت المادة (٢٠) من القانون الأساسي العراقي على أنه؛ إذا شغرت ولاية العهد، فإنّها تنتقل إلى أرشد رجل عراقي من أكبر أبناء الحسين بن علي مدة شغورها (العبداللات، ١٩٩٣، ص ٧٠).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الملك عبدالله كان يرغب بإقامة اتحاد من تاجين، أمّا العراقيّون فأرادوا اتحاد من تاج واحد لضمان الحكم في الفرع الهاشمي العراقيّ. أمّا بقاء الكيانات الداخلية كما هي لمدة خمس سنوات كان بهدف ترقب الحكومة العراقيّة مدى الفائدة التي ستجنيها من الاتحاد قبل التورط بأيّ التزامات مالية(الروسان، ١٩٧٩؛ خوري، ١٩٩٠).

وعندما جاء الملك عبدالله إلى بغداد في مطلع أيار ١٩٥١م فاتح رئيس الوزراء العراقيّ توفيق السويدي (١٨٩٢–١٩٦٨م) في موضوع الوحدة، وقال له: "أريدك يا توفيق مساعدتي في ذلك، حفاضاً على مستقبل العائلة الهاشمية". وعلى أثر مرض الأمير طلال أبرق الملك عبدالله إلى الأمير عبد الإله لملاقاته في أنقرة في ١٧ أيار، وحدثه عن الاتحاد، وأنّه يريد أنْ يحتاط للأمر بتعين فيصل وريثاً للعرش. كما دعاه إلى عمّان في ٣٠ أيار على أثر سفر الأمير طلال للعلاج، وبعد المشاورات اتُّفق على أنّ مشكلة ولاية عرش الأردن باتت ملحة، ولابد من وجوب توحيد البلدين بزعامة الملك عبدالله على أنْ ينتقل العرش بعد وفاته إلى ملك العراق (الروسان، ١٩٧٩، ص ١٣٩).

وفي ٦ تموز ١٩٥١م أتّصل الملك عبدالله برئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح (١٨٩٤–١٩٥١م)، ودعاه لزيارة عمّان للوساطة مع بغداد، إلا أنّ رياض الصلح اغتِيل في عمّان في ١٦ تموز ١٩٥١م. وقد صرح الملك: "أنّ الذين قتلوا الصلح لا يريدون لمشاريع الوحدة النجاح".كانت أفكار الملك عبدالله حينها تتجه نحو تحقيق وحدة الأردن مع العراق أو سوريا، وضمن أي صيغة وحدوية. إلا أنّ القدر لم يمهله، إذ اغتيل في القدس في ٢٠ من تموز ١٩٥١م، وبوفاة الملك عبدالله أنطوت صفحات الوحدةالتي أفنى عمره بكتابتها(ابن الحسين، ١٩٨٩، ص ٣١٧؛ مكاوي، ٢٠١٠).

الفصل الثالث: الأسباب التي أدت إلى عدم تحقيق الوحدة مع العراق.

إنّ مفهوم الأمير عبدالله لقضية الوحدة، مأخوذة من المفهوم الوحدوي للثورة العربيّة الكبرى، لذلك كرس الأمير حياته لتوحيد أمته بالحكمة والسداد، وكان يعتقد أنّ العرب لن تقوم لهم قائمة إلا عن طريق الوحدة والاتحاد(ظبيان، ١٩٦٧؛ Porath, 1986Simon, 1974). وبسبب عدم نجاح مشروع سوريا الكبرى، وجه الأمير جهوده في سبيل إقامة وحدة بين الأردن والعراق، التي امتدت في محاولات مستمرة، في الفترة من قيام

إمارة شرق الأردن عام ١٩٢١م، وحتى استشهاد الملك عام ١٩٥١م، إلا أن جهوده في الوحدة مع العراق ذهبت جميعها أدراج الرياح، ولم يكتب لها النجاح، وذلك بسبب تظافر مجموعة من الأسباب، التي يمكن أجمالها فيما يأتي:

١- التأثير الأجنبيّ والارتباط مع الغرب، فالعراق كان خاضعاً لبريطانيا في معاهدة عام ١٩٢٢م، ومن ثم معاهدة عام ١٩٣٠م. كما أنّ شرق الأردن خاضعاً للانتداب البريطاني حتى عام ١٩٤٦م، ومن ثم ارتبط معهم في معاهدة عام ١٩٤٨م. وهو ما أدى تكريس الهيمنة البريطانية على قرار البلدين، وهكذا نجد أن بريطانيا لم تقم بدعم أي مشروع تقدم به البلدان، لأنّها تتعارض مع مصالحها، ومع الوعود التي قطعتها لليهود في فلسطين(McLoughlin, 1993؛ رزق، ١٩٩٩).

وفي سبيل تحقيق مصالحها قامت بريطانيا باستغلال الخصومة الواقعة بين الهاشميين والسعودية، لذلك نراها تحتج على جميع المشاريع التي يقترحها الملك عبدالله، بأنها تثير مخاوف السعودية. كما أنّ فرنسا كانت تحتج باستمرار وبأعلى الأصوات على إقامة نظامين هاشميين مجاورين لسوريا، فكيف إذا وُحّدتا معاً(محافظة، ١٩٨٥؛ عبيدات، ٢٠٠٩).

٢- التنافس الشديد بين ملوك وزعماء الدول العربيّة على أسس أسرية، لذلك نرى أنّ آل سعود، وملوك مصر، كانوا في محور معارض مع المشاريع الوحدوية كافة التي يطرحها الهاشميون بشكل عام، ومشاريع الملك عبدالله بشكل خاص، ثم انضم لهما سوريا ولبنان. وقد قام هذا المحور المعارض ببث الدعاية المضادة للأسرة الهاشمية وزعامتها. كما أن العراق وقف أحياناً على حياد، حتى لا يتهم بالانسياق وراء السياسة الأردنيّة. فقد عارضت مصر مشاريع الملك عبدالله لأنّها غير مستفيدة منها، بل إنّه يضعف مركزها بين الدول العربيّ. بينما السعودية فإنّها تخشى قيام وحدة هاشمية تطالبها باستعادة مملكتهم في الحجاز. أمّا سوريا ولبنان، فإنّهم اختاروا أن يحكموا أنفسهم(Simon, 1974؛ McLoughlin, 1993؛ عبيدات، ٢٠٠٩).

٣- ضعف الوعي القومي العربيّ وعدم شعور العرب بهويتهم، مما دفعهم إلى الولاء لكيانات مستقلة، يسودها الروابط الضيقة، كالروابط والقبلية والطائفية والمذهبية والحزبية. لذلك نرى المعارضة اللبنانية لقيام أي مشروع اتحادي، وكذلك وقوف بعض القوى الحزبية العراقيّة الفاعلة ضد الوحدة مع الأردن، واتهامها دائماً

بأنها من الإرهاصات البريطانية التي تهدف لتسهيل مشاريعه االاستعمارية. كما أنّ غالبية الدول العربيّة كانت تتهم الملك عبدالله بالتساهل مع البريطانيين، ولا يتكلم إلا بلسانهم، فكانوا لا يرون في مشاريعه أي دعوة للوحدة، وإنما هي دعوة للانضواء تحت السيطرة البريطانية المستترة وراء العرش الهاشمي(الحيالي، ٢٠٠١؛ Weldon, 2006).

٤- اعتماد الأمير عبدالله منذ البداية على الوعد الشفوي المبكر الذي أطلقه المؤتمر العراقيّ العام الذي عقد في دمشق في أذار ١٩٢٠م، ودعا فيه الأمير لتقلد عرش العراق، بالرغم من أنّ الأمير لم يكن مطلعاً على الأوضاع السياسيّة العراقيّة مع عدم معرفته بالصلاحيات التي يتمتع بها المؤتمر العراقيّ لتنصيبه ملكاً. إلا أنّ الأمير وافق عليها لأنّها تلبي طموحاته في عرش العراق إذْ حقق له ذلك المؤتمر أحلامه دون جهد أو عناء(العمري، ١٩٣٥؛ عليوي، ٢٠٠٠).

٥- الطموحات الشخصية الواسعة للأمير عبدالله، بعدّه وريث مشروع النهضة العربيّة، فالأمير يُعدّ أكثر تحرراً، وأحلامه تضيق عندها حدود إمارته، مما جعله يعيش حياته يحلم بضم سوريا الطبيعية والعراق في كيان واحد، وبعد أنْ فشل مشروعه في سوريا الكبرى، لجأ إلى طرح مشروع الوحدة مع العراق، وعندما عُرقل المشروع أكثر من مرة، أتّجه إلى ضم الضفة الغربية، وأقام وحدة الضفتين بالرغم من المعارضة الشديدة (أنطونيوس، ١٩٤٦؛ Simon, 1974).

كان الأمير عبدالله يتطلع دائماً إلى استمرار الحكم الهاشمي في البلدين، والحفاظ على مستقبل الأسرة الهاشمية، ويعمل على زيادة سلطتها بالاتحاد مع أي دولة عربيّة أخرى. لذلك نرى أنّ الأمير كان يطرح نفسه دائماً كزعيم على رأس تلك المشاريع، بصفته عميد الأسرة الهاشمية. ممّا يعني توسيع نفوذ الأمير وتقوية سلطته كقوة تنافسية في المنطقة، لذلك كانت القيادة العراقيّة تخشى من طموح الأمير في السيطرة على عرش العراق(الزركلي، ٢٠٠٩).

٦- قيام تلك المشاريع على أسس ملكية بحته على رأسها الأسرة الهاشمية، لذلك كانت هذه المشاريع جزئية، لا تقدم إلا أنصاف الحلول؛ لأنّ أغلبية الأنظمة العربيّة في المنطقة تنافس الهاشميين على زعامة

العالم العربيّ، فتحولت إلى معاداتهم حرصاً على مصالحها. وخاصة أنّ قيام أي اتحاد على أسس ملكية لا يخدم إلا الأسرة الهاشميّة، ممّا يؤدي إلى عزل بقية الأنظمة(الحصري، ١٩٨٥).

٧- وجود النظام الملكي الدستوري في العراق، الذي أوجد حكومات قوية قادرة على فرض مواقفها بما يناسب مصالحها القطرية، ممّا أدى ضعف ملك العراق أمام هذه الحكومات وخضوعه لها. لذلك نرى أنّ الحكومات العراقيّة كانت تؤيد أي مشروع يطرحه الأمير عبدالله، ولكنها ما تلبث أنْ تضع التعديلات وتفرض العراقيّل في عملية إلهاء الجماهير، وبخاصة لمؤيدي الأسرة الهاشمية. كما أنّ تلك الحكومات كانت تضغط، بحيث تكون الزعامة لملوك العراق، وهو ما يتعارض وطموحات الأمير عبدالله(الروسان، ١٩٧٩).

٨- عدم أهمية الأردن بالنسبة للعراق، وخاصة أنّها لا تغدو أكثر من لواء من ألوية العراق الأربعة عشر، وهي بذلك لا تساعد العراق على مواجهة الأخطار المحيقة به، وإنما تلقي على كاهله أعباء جديدة لحماية بقعة نائية وفقيرة كالأردن. ولذلك نرى أعضاء البرلمان العراقيّ يصرحون أثناء مناقشة معاهدة الأخوة والتحالف لعام ١٩٤٧م، بأنّ استقلال الأردن حرمه من (٦) ملايين جنيه كانت تتلقاها الحكومة الأردنيّة من بريطانيا، لذلك أخذت تبحث عن تمويل جديد من العراق لتثبيت وضعها بعد الاستقلال، وهو ما يشكل عبئاً على الاقتصاد العراقيّ(Simon, 1974؛ إبتسم ولبنة، ٢٠١٧/٢٠١٨).

٩- تشجيع الحكومة البريطانية لفكرة الجامعة العربيّة، ودعوة الأقطار العربيّ لتأسيس مجلس الجامعة؛ ليكون بديلاً يحلّ مكان أي وحدة عربيّة منتظرة. مما شجع البلدان العربيّة على دعم مشروع الجامعة؛ لأنّه يقتصر على وحدة السياسات الخارجية مع المحافظة على استقلالها الداخلي، وهكذا ظهرت الدعوات من داخل الجامعة، بأنّ قيام المشاريع الوحدوية تضعف الجامعة العربيّة، مما قد يؤدي ببعض البلدان العربيّة لتقليدها، وبالتالي تنقسم هذه الدول إلى تكتلات، وتنهار الجامعة ككل(عبيدات، ٢٠٠٩).

الخاتمة

جاءت هذه الدراسة للتعرف على الوحدة مع العراق في فكر الملك عبدالله الأول ابن الحسين، بالإضافة إلى معرفة المراحل العملية والنظرية والمفاوضات التي تمت بخصوص مشاريع الوحدة التي طُرحت، كما حاولت الدراسة التعرف على الأسباب التي أدت إلى عرقلة جهود الملك عبدالله الرامية لتحقيق الاتحاد مع العراق، وخاصة المعارضة البريطانية والفرنسية، وكذلك معارضة بعض الدول العربيّة لتلك المشاريع، وقد خرجت الدراسة بالنتائج الآتية:

أولاً: قام الملك عبدالله الأول بجهود كبيرة لقيام الاتحاد بين الأردن والعراق، وقد ساهمت الحكومة الأردنيّة في دعم تلك الجهود، وكانت الغاية الأولى من تحقيق تلك الوحدة بناء نواة لمشروع وحدوي عربيّ أوسع، ينطلق ليشمل الدول العربيّة كافة.

ثانياً: لم تقم بريطانيا بدعم أي من المشاريع الوحدوية التي طرحها الأمير عبدالله؛ لتعارضها مع مصالحها، وقد قامت بالمماطلة أكثر من مره، حتى يتسنى لها طرح فكرة تأسيس الجامعة العربيّة، ليحل مكان أي وحدة عربيّة منتظرة.

ثالثاً: عارضت الدول العربيّة مشاريع الوحدة الهاشمية كافة ؛ لشعورها أنّ التنافس مع الهاشميين يسبب خطورة على مراكزها وسلطناها، فعملت بكل قوتها على معارضة وإفشال تنفيذ تلك المشاريع، ومن ثم التشكيك في نوايا الهاشميين وطموحاتهم في الزعامة.

رابعاً: لم يتمكن الملك فيصل من مساعدة الأمير عبدالله في قيام الوحدة المنشودة، بالرغم من تزعمه للأسرة الهاشمية، بعد وفاة والده الشريف حسين، وذلك لانشغاله بتثبيت كيان الدولة العراقيّة، من جهة، ومحاولة تحقيق حلمه في استعادة عرش سوريا، من جهة أخرى. وأكتفى الطرفان بقيام معاهدة الصداقة وحسن الجوار لعام ١٩٣١م.

خامساً: كانت العلاقات بين الأمير عبدالله والملك غازي متوترة في البداية؛ لاختلاف وجهات النظر بينهما، فالملك يتحدث بعنفوان الشباب، أمّا الأمير فيتحدث بمنطلق الخبرة. كما أنّ علاقة الملك مع بريطانيا

فاترة، بينما علاقة الأمير وثيقة. وعندما تحسنت العلاقات، لم يسعف الوقت الأمير لقيام مشروعه الاتحادي، بسبب وفاة الملك غازي بحادث سير.

سادساً: على الرغم من كثرة المشاريع الوحدوية التي طُرحت في عهد الملك فيصل الثاني الذي كان تحت وصاية الأميرعبد الإله، إلا أنّ الوصي على العرش والحكومة العراقيّة لم يتوافقا على الاتحاد مع شرق الأردن، بحجة أنّها تشكل عبئاً اقتصادياً على العراق، وكذلك خوفاً من طموح الأمير عبدالله. وقد توصل الطرفان أخيراً إلى ما هو أقل من الاتحاد، حيث وُقّعت معاهدة الأخوة والتحالف الأردنيّة العراقيّة لعام ١٩٤٧م.

سابعاً: لم يتحقق حلم الأمير عبدالله في الوحدة في سوريا الكبرى بسبب معارضة الفرنسيين، ورغبة والسوريين بأنْ يحكموا أنفسهم. كما أنّ أحلامه بالوحدة مع العراق ذهبت في البحث والتدقيق لإضاعة الوقت، كما أنّه لم يستطع استعادة ميراث عائلته في الحجاز التي سيطر عليها ابن سعود.

ثامناً: كان الأمير عبدالله حتى آخر أيامه يؤمن في أنّ مستقبل العرب في وحدتهم تحت ظل الهاشميين، وأنّ التجزئة وعدم الاتحاد هما مصيبتا العرب الكبريان. وبما أنّ الأمير واسع الطموحات، عاش طيلة حياته يحلم بقيام وحدة عربيّة، سواء مع سوريا أو العراق أو فلسطين، وأنْ يكون على رأسها ملكاً متوجاً.

تاسعاً: جاء اغتيال الملك عبدالله، ليكون المسمار الأخير في نعش مشروع الاتحاد بين العراق والأردن، ولتنتهي مرحلة مهمة من مراحل العلاقات العراقيّة – الأردنيّة.

عاشراً: اتسمت العلاقات الأردنيّة – العراقيّة بالترابط الوثيق، وأنّها علاقات ذات خصوصية أساسها الترابط الأسري الهاشمي، كما عكست الزيارات المتبادلة الحاجة إلى تنسيق المواقف بين القيادتين. وهو ما قاد الأمير عبدالله إلى ربط العراق بالأردن من خلال مشاريع الاتحاد، غير أنّ معارضة بريطانيا، واليهود، والدول العربيّة، وكذلك بعض القوى الفاعلة في العراق لتلك المشاريع، حال دون تحقيق الوحدة بين البلدين.

قائمة المراجع:

١- المراجع العربيّة:

- ابن الحسين، عبدالله (١٩٨٩). مذكراتي. (ط١)، عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع.
- الجبوري، محمد حمد خلف (٢٠١٥/٢٠١٦). العلاقات الأردنيّة – العراقيّة (١٩٢١ – ١٩٥١م) الوثائق الهاشمية (أوراق عبدالله بن الحسين) مصدراً. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الى البيت، المفرق: الأردن.
- الحسني، عبدالرزاق (١٩٣٣). تاريخ الوزارات العراقيّة. (د.ط) ج١، صيدا: مطبعة العرفان.
- الحصري، ساطع (١٩٨٥). العروبة أولاً. (ط٢)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة.
- حمّاد، مجدي (١٩٨٧). العسكريون العرب وقضية الوحدة. (ط١)، بيوت: مركز دراسات الوحدة العربيّة.
- حمدان، محمد سعيد (٢٠١٣). العلاقات العراقيّة السعودية مابين ١٩١٤–١٩٥٣. (ط١)، عمّان: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع.
- حميدي، جعفر عباس (٢٠١٥). تاريخ العراق المعاصر (١٩١٤–١٩٦٨م). (ط١)، بغداد: دار مكتبة عدنان للنشر والتوزيع.
- الحيالي، محمد جعفر فاضل (٢٠٠١). العلاقات بين سوريا والعراق ١٩٤٥–١٩٥٨: دراسات في العمل القومي المشترك. (ط١)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة.
- خماس، عدي أسعد (٢٠١١م–١٣٤٢هـ). الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على العلاقات العراقيّة – الأردنيّة (٢٠٠٣–٢٠١٠م). رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان: الأردن.
- خوري، يوسف (١٩٩٠). المشاريع الوحدوية العربيّة ١٩١٣–١٩٨٩م. (ط٢)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة.
- الروسان، ممدوح (١٩٧٩). العراق وقضايا الشرق العربيّ القومية (١٩٤١–١٩٥٨م). (ط١)، بيروت: المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر.
- الزركلي، خير الدين (٢٠٠٩). عامان في عمان: مذكرات عامين في عاصمة شرق الأردن ١٩٢١–١٩٢٣م. (ط١)، عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع.

- السراج، سامي (١٩٤٧، ٢٣ كانون الثاني). نشأة الإمارة فى شرق الأردن. مخطوط رقم ٣٢٧٠ ز، مخطوط غير منشور، مخطوطات جامعة الملك سعود، السعودية. تم الاسترجاع من موقع: http://makhtota.ksu.edu.sa/، بتاريخ: ٢٨ كانون الثاني ٢٠٢١م.
- العبداللات، أرشيد فالح عيسى (١٩٩٣م/١٤١٣هـ). العلاقات الأردنيّة – العراقيّة (١٩٤٦–١٩٥٨م). (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة اليرموك، أربد: الأردن.
- العمري، محمد أمين (١٩٣٥). تاريخ حرب العراق خلال الحرب العظمى (١٩١٤–١٩١٨).(ط٢)، (٣) مج، بغداد: المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر.
- الماضي، منيب؛ والموسى، سليمان (١٩٥٩). تاريخ الأردن في القرن العشرين ١٩–١٩٥٩م. عمّان: مكتبة المحتسب.
- المقصقص، خالد (٢٠١٦). *تجنيس القبائل المتاخمة للحدود الأردنيّة–السعودية ١٩٢١–١٩٣٣م*. مجلة المنارة: مج(٢٢)، ع (٣/ب)، ص ص٣٥٩–٤٢٦.
- الموسى، سليمان (١٩٩٠). إمارة شرقي الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن ١٩٢١–١٩٤٦م. (ط١)، عمّان: جمعية أعمال المطابع التعاونية.
- أنطونيوس، جورج (١٩٤٦). يقظة العرب. تعريب علي حيدر الركابي، دمشق: مطبعة الترقي.
- الهندي، هاني(٢٠١٥). الحركة القومية العربيّة في القرن العشرين. (ط٢)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة.
- رزق، يونان لبيب (١٩٩٩). موقف بريطانيا من الوحدة العربيّة (١٩١٩–١٩٤٥م). (ط١)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة.
- سن ها، كيم (٢٠٠٩). تجارب الوحدة العربيّة ودور جامعة الدول العربيّة فيها. (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الأردنيّة، عمّان: الأردن.
- ظبيان، تيسير (١٩٦٧). الملك عبدالله كما عرفته. عمّان: المطبعة الوطنية.
- عبيدات، ميسون (٢٠٠٩). *موقف الأقطار السورية من مشروع سوريا الكبرى (١٩٢٠–١٩٥١م)*. مجلة المنارة: مج (١٥)، ع (١)، ص ص٩–٤٩.

- عليوي، هادي حسن (٢٠٠٠). الاتجاهات الوحدوية في الفكر القومي العربيّ المشرقي ١٩١٨-١٩٥٢. (ط١)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة.
- قاسمية، خيرية (٢٠٠٣). من بقية السيوف: أحمد سامي السراج (١٨٩٢-١٩٦٠)، أوراق ومذكرات. (ط١)، دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع.
- كوريّة، يعقوب يوسف (١٩٩٨). إنجليز في حياة فيصل الأوّل. (ط١)، عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع.
- لبنة، غوانم؛ وإبتسم، زيتي (٢٠١٧/٢٠١٨). الانتداب البريطاني في شرقي الأردن(١٩٢١-١٩٤٦م). (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانه: الجزائر.
- محافظة، علي (١٩٨٥). موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربيّة (١٩١٩-١٤٥م). (ط١)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة.
- محافظة، محمد (٢٠٠١). ترسيم الحدود الدولية لإمارة شرقي الأردن مع نجد والحجاز ١٩٢١-١٩٤٦م، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية: أبحاث جامعة اليرموك، (1023-0165) ISSN، ص ص٨٥١-٨٦٩. . تم الاسترجاع بتاريخ: ٨ شباط ٢٠٢١م.
- مقارنه، محمد عبدالرحمن. (٢٠١٦). المعاهدة العراقيّة-البريطانية ١٩٢٢م والمعاهدة الأردنيّة-البريطانية ١٩٢٨م: دراسة مقارنة. المجلة الأردنيّة للتاريخ والآثار، مج(١٠)، ع (١)، ص ص٤٩-٧٢.
- مكاوي، نجلاء سعيد (٢٠١٠). مشروع سورية الكبرى: دراسة في أحد مشروعات الوحدة العربيّة في النصف الأول من القرن العشرين. (ط١)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة.
- هلال، علي الدين (١٩٨٩). أمريكا والوحدة العربيّة ١٩٤٥-١٩٨٢. (ط١)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة.
- ويلسون، ماري (٢٠٠٠). عبدالله وشرق الأردن (بين بريطانيا والحركة الصهيونية).(ط١)، ترجمة: فضل الجراح، بيروت: شركة قدمس للنشر والتوزيع (ش. م. م).

٢- المراجع الأجنبية:

Brand, L. A. (1994). Jordan's Inter-Arab Relations .New York :Columbia University press.

Glubb. J. B. (1957). A Soldier with Arabs. London: Hodder and Stockton.

Khadduri, M. (1951). Independent Iraq: A Study in Iraq Politics since 1932. London: Oxford University press.

Maan, A. N. (2006). The Development of Trans-Jordan (1929-1939) A History of The Hashemite Kingdom of Jordan. (1st Ed), ITACA Press, UK.

McLoughlin. L. (1993). Ibn Saud: Founder of a Kingdom. London: Macmillan.

Porath, Y. (1986). In Search of the Arab Unity: 1930-1945. London: Frank Cass,

Salibi, K. (1993). The Modern History of Jordan, London: I. B. Tauris.

Simon, R. (1974). The Hashemite "Conspiracy" Hashemite Unity Attempts (1921-1958), International Journal Middle East Studies, Vol (5).

Shwadran, B. (1959). Jordan: A State of Tension. New York: Council for Middle Eastern Affairs Press.

Wilson, M. C. (1989). King Abdullah: Britain and the Making of Jordan. Cambridge; Middle East Library.

Weldon, C. M. (2006). Confronting An Empire, Constructing A Nation: Arab Nationalists and Popular Politics in Mandate Palestine, I. B. Tauris & Co Ltd, New York.